

الخبير الاقتصادي د. سامي معاري في ندوة لمجموعة أصدقاء رمية

"الاقتصاد العربي داخل الخط الأخضر يعرف كـ"اقتصاد ثانوي" يرتبط كلياً بالمركز الاقتصادي الصهيوني ويفتقد كل مقومات النمو والتطور"

"السبب الرئيسي لضعف الاقتصاد العربي هو سياسة التمييز العنصري المنهجي الذي تتبعه دولة إسرائيل بكل حكوماتها المتعاقبة"



د. سامي معاري

المواطن العربي احتياجاته في كرميل ترجع فائدة الضرائب لبلدية كرميل ولخدمة سكانها، بينما عندما يشتري احتياجاته في سخنين أو البعنة فإن نسبة أكبر من الربح ترجع للاقتصاد المحلي وذكر أن المبادرات الإنتاجية هي الأهم لتحقيق نمو اقتصادي محلي ولتوفير فرص العمل وفي هذا الصدد نوه د. معاري أن مثل هذه المبادرات بحاجة إلى استبقائها بالبحث العلمي للاحتياجات والقدرات وفرص التسويق، كما أنها بحاجة إلى التشجيع من قبل المؤسسات كما ذكر الحاجة إلى توفير المناطق الصناعية وإلى مبادرة أصحاب رؤوس الأموال، أو بناء تعاونيات أو لتوظيف الأموال العامة، مثل أموال الزكاة وغيرها، ولا تقتصر المبادرات الاقتصادية المطلوبة على الاستهلاك والإنتاج، فهناك حاجة لتطوير اقتصادي كامل، يتطلب أيضاً المؤسسات المالية، وفي هذا الصدد وطرح د. معاري إمكانية بناء بنك عربي أو شركة تأمين عربية، وبعقله أن هذه مشاريع جذبة، ويمكن تنفيذها إذا توفرت الإرادة والتوجه المهني للموضوع.

ولتمكين المبادرات الاقتصادية طرّح د. سامي التعاون الثلاثي بين السلطات المحلية العربية ومؤسسات المجتمع المدني، والهيئات الدولية المعنية بتشجيع الاقتصاد العربي لمواجهة الفقر والتمييز كما اقترح الاستعانة بالمسجد كمنبر لزيادة الوعي لقضايا الاقتصاد والتكافل المجتمعي، وأن يستعمل جزء من أموال الزكاة لتطوير مشاريع إنتاجية ترجع بالفائدة على الجمهور لفترة طويلة.

مناقشة التجارب والاقتراحات

شارك جميع الحضور في بحث ومناقشة سبل تحريك وتطوير الاقتصاد العربي، مع التطرق ومحاولة الاستفادة من تجارب مختلفة، وفي سياق النقاش ذُكرت أهمية "فارق الأسعار" كسبب مركزي لاختيار العديد من العائلات العربية، لشراء احتياجاتهم في المجمعات التجارية الكبيرة مثل مجمع "بيج" في كرميل، وذكر أن بعض هذه المجمعات موجودة أيضاً في المناطق العربية، وأن بعض أصحاب الدكاكين العرب استطاعوا أن ينافسوا بأسعارهم الشبكات القطرية الكبيرة.

رمضان الذي تتلق فيه العائلات أربعة أضعاف الإنفاق في الشهر العادي. وأكد أن أهم المؤسسات التي يمكنها أن تبادر وتقوم العمل لتحسين الأوضاع الاقتصادية للمجتمع العربي هي السلطات المحلية، لأنها منتخبة من قبل الجمهور العربي، ولأنه توجد تحت تصرفها مؤسسات مهمة ومركزية، ولكن المشكلة تكمن في أنه غالباً لا تتوفر لديها الكفاءات المهنية، وأحياناً يكون انتخابها لاعتبارات ليس لها علاقة بالكفاءة والقدرة على إدارة المجالس ووضع وتنفيذ المشاريع التطويرية.

وذكر د. معاري مثال مشروع بناء مراكز رعاية صحة الأمهات والأطفال، الذي رصدت له حكومة إسرائيل ميزانية 300 مليون ش.ج. ولا تقدم معظم السلطات المحلية العربية الخطط المطلوبة للاستفادة من هذا المشروع، وكانت النتيجة أن الميزانية أعيدت إلى خزنة الحكومة. كما انتقد



صورة من الإريشيف لرمية والبنيات الحديثة في خلفية الصورة

ظاهرة الرواتب المبالغ فيها للعديد من كبار الموظفين في السلطات المحلية، مقابل أداء هذه السلطات الذي لا يتجاوز في العديد من الحالات تصريف الأعمال.

المبادرات المطلوبة

أوضح د. معاري في محاضراته أنه رغم استحالة الاستقلال الاقتصادي الكامل، في ظل سيطرة النظام العنصري والاختلال البنوي في ميزان القوى السياسي لصالح "الأغلبية اليهودية" (ومن المهم التشديد أنها هي المقصودة عندما تتحدث دولة إسرائيل عن "الصالح العام") - وذلك حتى رغم اتساع الفجوة الاقتصادية في المجتمع اليهودي نفسه، حيث السياسات التمييزية التي تُصَرَّبَقطاعات أخذت بالانتساع هناك)، فإنه باستطاعة كل مواطن أن يؤثر سلبياً أو إيجابياً من خلال قراراته اليومية. وتبدأ هذه من قرارات بسيطة، مثل آية بضاعة يشتري أو من أي دكان يشتري، وذكر، على سبيل المثال أنه عندما يشتري

الفلسطينيون داخل "الخط الأخضر" يملكون 2.7% فقط من الأراضي، بالرغم من كون هذه لأراضي كلها أرض عربية، وبالرغم من كونهم أكثر من 20% من السكان داخل الخط الأخضر. ويمتد التمييز العنصري إلى كل أشكال الاقتصاد توزيع ميزانية الدولة، إلى رسم السياسات الضريبية، وتصنيف مناطق أولوية التطوير الاقتصادي، وتحديد مناطق نفوذ السلطات المحلية والتي تنشأ عنها مشكلة إسكان حادة، إذ لا تكفي المسطحات الحالية لتلبية احتياجات النمو السكاني العربي، والتمييز في مجال التعليم ومجالات العمل والبنية التحتية، والخدمات مثل الصحة والمواصلات العامة وفروض الإسكان، بل في الرواتب حيث يتقاضى العربي أجراً أقل من اليهودي لقاء العمل نفسه، وغير ذلك. ومما يجب التشديد عليه، أن سياسة التمييز العنصري لا تعني فقط أن الأفضلية في المجالات المذكورة هي

مكاتب "كل العرب" - الناصرة
kul@alarab.net

إن حالة أهل قرية رمية الجليلية هي التمييز الأوضح لنظام الأبارتهايد الذي يعاني منه العرب الفلسطينيون، فهم يعيشون في أكوخ، بلا كهرباء، بلا طرق معبدة، وهم محاطون من كل الجهات بالعمارات الحديثة لبلدية كرميل اليهودية المرفهة، ولا يملك سكان رمية حتى أرض أجدادهم التي يسكنون فوقها، حيث صودرت منذ 1976 بحجة "احتياجات الجمهور" - أو الحاجة لبناء أحياء جديدة للأغراب على أراضيهم. ويتعرض الأهل في رمية لحرب اقتصادية لافتقارهم، من خلال وضع قوانين خاصة تمنع إدخال الماعز والأغنام إلى أرض البلد، وإرسال المفتشين لمراقبة أهل البلدة ومخالفاتهم ومحاكمتهم على كل كبيرة وصغيرة.

فرضت هذه الظروف الصعبة على أهالي رمية الصمود والنضال، وقد التفت حولهم نخبة من الناشطات والناشطين من سكان المنطقة ليحاولوا رمية إلى رمز لمقاومة الأبارتهايد في الجليل، وليبحثوا عن كل السبل لفك الحصار الخانق المفروض على الأهالي وللمنع ترحيلهم. في هذا السياق بادرت مؤخرًا "مجموعة أصدقاء رمية" إلى إقامة ندوة مع خبير الاقتصاد الدكتور سامي معاري، حول الأبارتهايد الاقتصادي وسبل مقاومته. تقدم فيما يلي ملخصاً يشمل التحليل الذي عرضه د. سامي وبعض الأفكار التي ناقشها الحاضرون في الندوة.

مفهوم "الاقتصاد الثانوي"

بدأ د. سامي تحليله للاقتصاد العربي داخل الخط الأخضر، بتعريفه كـ "اقتصاد ثانوي" يرتبط كلياً بالمركز الاقتصادي الصهيوني، ويفتقد كل مقومات النمو والتطور فمن ناحية الموقع يتميز الاقتصاد العربي في إسرائيل، بأنه بعيد عن فروع الاقتصاد الأساسية، ومن ناحية الدور هو يقدم خدمات للاقتصاد الرئيسي المتمركز في تل أبيب، وفي فترات النمو الاقتصادي، حيث تزداد الحاجة إلى الأيدي العاملة يأتي العامل العربي ليسد الفراغ، ولكن في فترات الانكماش الاقتصادي، يكون هو أول من يخسر مكان عمله. نتيجة لهذه الهامشية والتمييزية، فإن الاقتصاد العربي في الوضع الحالي عاجز عن توفير الحد الأدنى من الرفاهية والاستقرار للمواطنين، وبالمقارنة، نوه د. معاري إلى نمط اقتصادي شبيه في ثانويته، هو اقتصاد السود في الولايات المتحدة قبل عقود، لكن في مجتمعنا العربي لا نرى حتى اليوم البوادر أو الخطة لخلاص الاقتصاد العربي من هذا الموقع المهين.

التمييز المنهجي

لا شك أن السبب الرئيسي لضعف الاقتصاد العربي، هو سياسة التمييز العنصري المنهجي الذي تتبعه دولة إسرائيل بكل حكوماتها المتعاقبة. أهم عناصر هذه السياسة هو مصادرة الأراضي العربية - المستعمرة حتى اليوم - حتى أصبح العرب